

9 April 2008

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

ورقة عمل عربية مقدمة من الجمهورية العربية السورية باسم مجموعة
الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى اللجنة التحضيرية الثانية
لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة عام ٢٠١٠، المنعقدة في جنيف في الفترة بين ٢٨ نيسان/
أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

تطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥

أولا - معلومات أساسية

١ - وافقت الدول في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وذلك ضمن صفقة
شاملة مؤلفة من ثلاثة مقررات ومن قرار واحد هو القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وبدون
هذا القرار ما كانت الدول العربية لتوافق على التمديد اللانهائي. وبناء عليه أخذ المؤتمر على
عاتقه تعزيز المعاهدة، وتحقيق الانضمام العالمي لها، واعتماد مبادئ وأهداف تتناول مسألة
تطبيق المعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - وخلال الفترة الممتدة بين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وفي خطوة تشكّل تطورا إيجابيا إثباتا من



الدول العربية لحسن النوايا وامتثالاً منها لالتزاماتها الدولية، أصبحت جميع الدول العربية أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وقد أقرّ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها عام ١٩٩٥، سيظل سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأن هذا القرار يشكّل ركيزة أساسية من الركائز التي جرى على أساسها تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون تصويت.

٤ - ورحب المؤتمر بانضمام الدول العربية كافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعا إسرائيل، بوصفها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إليها بعد، إلى القيام بذلك وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥ - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة الثامنة والعشرين على التوالي بتوافق الآراء مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، كما اعتمدت بأغلبية ساحقة منذ ما يقارب ثلاثة عقود، العديد من مشاريع القرارات كان آخرها القرار رقم A/RES/62/56 في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الذي يتناول "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، والذي أعربت من خلاله عن القلق إزاء ما يشكّله انتشار الأسلحة النووية من تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظت أن إسرائيل لا تزال الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لعالمية المعاهدة في الشرق الأوسط.

٦ - اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار رقم GC(51)/RES/17 في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، المتعلق "بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط"، الذي يؤكد على "الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. والطلب من جميع الأطراف المعنية أن تنظر مباشرة وبجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، وحث الدول الحائزة

للأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى على أن تساعد على إنشاء مثل هذه المنطقة، وأن تمتنع في الوقت ذاته عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعيق الجهود الرامية إلى إنشائها.

٧ - ومما يؤسف له استمرار دعم بعض الدول لإسرائيل في كافة المحافل الدولية، حيث عمدت إلى عرقلة وإفشال كافة الجهود المبذولة لمناقشة مشروع القرار المتعلق ببند "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي"، في كل من الدورة العادية ٥٠ عام ٢٠٠٦ و ٥١ عام ٢٠٠٧ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو البند الذي يعبر عن القلق البالغ لجميع دول منطقة الشرق الأوسط من مخاطر هذه القدرات وما تشكّله من تهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

٨ - وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات العربية واقترحت في مختلف المحافل الدولية ذات الصلة عشرات القرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومن المؤسف له أنه رغم الدعم الدولي الذي حظيت به هذه المبادرات العربية، لم تتخذ أي خطوات عملية حقيقية على المستوى الدولي لتعزيز تطبيق هذه القرارات.

٩ - وبالرغم مما تقدم، فإن إسرائيل لا تزال تتحدى المجتمع الدولي بعدم انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يشكّل قلقاً متزايداً وينعكس سلباً على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

ثانياً - موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

١٠ - على الرغم من عدم إحراز أي تقدم حقيقي وملحوس في تطبيق القرار والمقررات والنتائج التي اعتمدها المؤتمرات السابقة لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، إلا أن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لم تنزل تری أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الأساس في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح، لذا فهي تتوقع من مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ولجانه التحضيرية تهيئة الفرصة لتعزيز أحكام المعاهدة والاتفاق على سبل المضي بها قُدمًا واتخاذ الخطوات العملية القابلة للتنفيذ ولتحقيق عالميتها ومصداقيتها.

١١ - وكان اقتناع الدول العربية دائماً وما زال بأن الحل العملي الوحيد لقضايا منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يجب أن يقوم على التعامل مع كل دولة على حدة وإنما من خلال منهج متكامل وشامل لقضايا الانتشار النووي في الشرق الأوسط وهو ما طرحته الدول العربية ودعمه المجتمع الدولي بإقراره إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية بما يحقق الأمن لجميع الأطراف. لذا فإن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ما انفكت تطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عملية فاعلة من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى رأسها قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥.

١٢ - تؤكد مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على موقفها بضرورة مطالبة إسرائيل، الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة على أسلحة نووية ودون قيد أو شرط وأن تخضع جميع منشآتها النووية إلى التفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - أعار المجتمع الدولي القدرات النووية الإسرائيلية اهتمامه في وقت مبكر من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، توضح ذلك منذ إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١ والذي طالب إسرائيل بوضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتبرز ضرورة تطبيق هذا القرار، وكذلك انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، في ضوء ما تضمنه تصريح رئيس وزراء إسرائيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، من إشارة إلى امتلاك بلاده للأسلحة النووية، برغم أن هذه التصريحات لا تشكل مفاجأة، بالنظر لسابق معرفة الدول العربية والمجتمع الدولي بالطبيعة العسكرية شبه المؤكدة للبرامج النووية الإسرائيلية، فإن أهميته تكمن في كونه أول تصريح إسرائيلي يصدر على هذا المستوى الرفيع، مما يشكل تأكيداً جديداً للشكوك الدولية والعربية بشأن القدرات النووية العسكرية لإسرائيل.

١٤ - إن أفراد إسرائيل بهذه القدرات النووية في المنطقة وصمّت المجتمع الدولي بشكل تهديداً لأمن واستقرار مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وينال من مصداقية المعاهدة، الأمر الذي دفع قمتي الرياض ٢٠٠٧ وقمة دمشق ٢٠٠٨، إلى الطلب من وزراء الخارجية العرب تقديم دراسة آلية عملية تقترح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في إطارها في حالة عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة لتنفيذ المبادرة العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعدم تبني آلية لتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن.

١٥ - تشكل نتائج مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ والتي اعتمدت على قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة نقطة الانطلاق لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ولجانه التحضيرية، في ضوء فشل دورة الاستعراض عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - آخذين بالاعتبار أنه في حال الإخلال بقرار مؤتمر عام ١٩٩٥ المتعلق

بالشرق الأوسط، فإن ذلك يعني إخلالا بجميع نتائج ومقررات المؤتمر مما يؤدي إلى إضعاف مصداقية المعاهدة وقرار تمديدتها اللانهائي.

ثالثا - مطالب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

١٦ - في ضوء ما تقدم، تطالب مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الدول الأطراف في اجتماعات الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ باتخاذ التدابير التالية:

(أ) مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، دون قيد أو شرط، وأن تخضع جميع منشآتها النووية إلى الرقابة الدولية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(ب) تجديد التزام المجتمع الدولي بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة؛

(ج) أن تتحمل الدول الأطراف في المعاهدة، وبشكل خاص الدول الثلاث الوديدة للمعاهدة، مسؤولياتها من أجل تحقيق التطبيق الكامل لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، والعمل على مساعدة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ولجانه التحضيرية على تحديد الخطوات العملية التي تكفل التطبيق الكامل لهذا القرار وإنجاز أهدافه.

١٧ - ودعما لتحقيق ذلك تطالب الدول العربية بتوفير التالي:

(أ) تخصيص وقت محدد أثناء اجتماعات اللجان التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أجل استعراض تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥، وكذلك ما جاء بشأن قرار الشرق الأوسط في الوثيقة الختامية التي صدرت في مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠؛

(ب) إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الثانية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، للنظر في المقترحات المتعلقة بتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، ولإعداد واعتماد آليات فعالة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط؛

(ج) إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تهدف إلى متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، بين الدورات التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما انضمام إسرائيل على وجه السرعة إلى معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية وإحضار كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - كما وتطالب باتخاذ عدد من الخطوات الانتقالية لتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط كالاتي:

(١) دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي وفقا لقرار الجمعية العامة المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" وذلك تمهيدا لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

(٢) التأكيد على قيام الدول النووية بتنفيذ كافة التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة وتقديم تعهد بعدم نقلها أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة التفجير النووي أو السيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، وإلى عدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبأي شكل من الأشكال على نحو يسهم في زيادة قدراتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى وتحت أي ظرف كان.

(٣) أن تقوم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام الفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة وللمادة الرابعة منها، بحيث لا تنقل إلى إسرائيل معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالأسلحة النووية وأن لا تقدم إليها أية مساعدة في المجال النووي سواء كان ذلك لأغراض سلمية أو عسكرية.

(٤) رصد تلك الالتزامات ومتابعتها عن طريق تقارير تقدمها الدول الأطراف، إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ولجانه التحضيرية. ويجب أن تتضمن تلك التقارير على نحو شفاف معلومات عن حركة تلك

المواد أو التكنولوجيا النووية إلى إسرائيل أو أي أنشطة ذات صلة بها تتعلق بالمجال النووي، سواء كانت لأغراض سلمية أو عسكرية.

(٥) الطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تعميم تلك التقارير المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ واجتماعات لجانه التحضيرية للنظر فيها وتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المطلوبة من تلك الدول.